

على الخلاف

الدولة اللبنانية تفرط بأراضي «التحفظ».. تحت التهديد الأميركي

قبل نحو شهر، قُلم الجيش اللبناني من التحرك لمنع العدو الإسرائيلي من احتلال اراضٍ لبنانية «متحفّظ عليها»، في منطقة العديسة الجنوبية، ضم العدو ما يوازي 144 دونماً من اراضٍ يملكها لبنانيون، والدولة في غفوة متعمّدة. فرضتها التهديدات الأميركية، العدو عاود في الأيام الماضية استكمال قضمه للأراضي في بقعة «الطيارة».. ولا حياة لمن تنادي»...

فراس الشوفى

عاجزاً، يقف الجدار الإسمنتي قرب مستوطنة المطة في شمال فلسطين المحتلة، عن حجب الرؤية. هنا من كفركلا، تبدو قمم جبل الشيخ البيضاء متصلة بالسماء، وتحته المحتل، تشكل امتداداً طليعبيا للجانب اللبناني، والشمال الفلسطيني، بالحقول الخضرة وغابات الصنوبر والشربين المتناثرة على جانبي الحدود المصطنعة. وحده جدار الموت الإسمنتي، المجدول بالربيع والانعرالية والعنصرية، يحاول أن يحول بين الحياة والحياة، أن يوقف تدفق العشب والهواء والشمس. من خلف الساتر الترابي، في فجوة أراضى لبنانية محتلة (بعمق 7 أمتار خلف الخط الأزرق، بحسب اتفاقية «ترسيم الحدود النهائي» بين لبنان وفلسطين، التي وقعها المقدم بوليه (N. PAULET) ممثل الاحتلال الفرنسي، والمقدم نيوكومب (S.FNEW COMB) ممثل الاحتلال البريطاني في العام 1923 (راجع «الأخبار»، 15 شباط 2018).



كيف للمواطن الجنوبي ان يلقّ بالدولة والجيش طامعا بله التقرب بالارض خصوما للضغوط الأميركية؟ (أ ف ب)

(القفز) تعلق أكثر على الحديد منها على الباطون»، يعلق «الدليل» ساخرأ، وهو أحد أبناء المنطقة. المفارقة، أن هذا القروي وغيره من السكّان الذين يتابعون حياتهم اليومية بطمأنينة، يحفظون عن ظهر قلب ضنّاط العدو الذين ينتقلون على القلب الآخر من الحدود، وجوها وأسماء وقطعات ومهام، كما يحفظون سيارات العمال ومسؤولي الورشة وأوقات العمل، ويمكون التفكير الدقيق، لأي تحرك للعدو، مديناً كان أم عسكرياً.

خرف عديسة.. والصلت المطبقا

صعوداً من خلف حاجز الجيش اللبناني الذي شهد «معركة الشجرة» في عديسة عام 2010، تُوصّل الطريق إلى منطقة «الخرق الأكبر»، والنقطتين B86-B79 و B86-BP37، ما إن تلاحظ دورية القوات الدولية، حركة ما، حتى تستنفر وتبدأ اتصالاتها لاستطلاع هوية الزوّار. في الأيام الأخيرة، استكمل العدو ضم الجزء الأكبر من منطقة «التحفظ» في عديسة إلى داخل الجدار. من على الطريق العام، تظهر عشرات أشجار الصنوبر البري اللبنانية خلف الجدار، في مساحة 144886 متراً مربعاً، من الأراضي اللبنانية التي يملك أهلها من أبناء القرى أوراق «طابو» تثبت ملكيتهم لها. ولعل هذه البقعة، هي الأكثر أهمية واستراتيجية من ضمن نقاط التحفظ الـ 13، إضافة إلى نقطة رأس الناقورة، التي تعرف بـ B1-B1، ومساحتها 3341 متراً، عدا عن ثلاث نقاط تحفّظ «شعبية» في ميس الجبل وبلغدا وعيترون، يرفض أهلها الاعتراف بالخط الأزرق فيها ملكيتهم هذه الأراضي الزراعية، وهم يزورونها اليوم بالتنسيق بين الجيش والأمم المتحدة.

في 10 كانون الثاني الماضي، «جس» العدو نبض الدولة اللبنانية، بتحريك جرافة في هذه البقعة (عديسة - مسكافعام) المعروفة لبنانياً بـ«تلة المحافر»، فكان ردّ الجيش اللبناني سريعاً، بنشر جنوده والياتة. وفي مقابل بدايات العدو، نشر الجيش مجموعة من الصواريخ المضادة للدروع، وبعضها ظاهر وبعضها مخفي عن عيون العدو. وبعد أن بدأت الاتصالات وحضرت عناصر القوات

الدولية وضنّاط الارتباط الفرنسيون والإيطاليون، توقّف العدو عن تحريك الإليات. لكنّ المفارقة، أن العدو عاد للعمل بعد ساعات، ولم يعر اهتماماً لمجلس الدفاع الأعلى الذي اعتقد مساء ذلك الخميس، واتخذ فيه قرار منع الجيش اللبناني من التحرك منفرداً، إلا بامر من المستوى الأعلى في السلطة اللبنانية. في اليوم التالي، أي يوم الجمعة 11 كانون الثاني، وصلت التعليمات إلى قطعات الجيش على الحدود بعدم التحرك إلا بناء على الأوامر، بالتوازي مع شروع العدو بأعمال البناء على نطاق واسع. وحسب المعلومات، وضع العدو حتى الآن 480 «T» إسمنتية، أي ما يعادل 720 متراً من الباطون، قاضماً مساحة ضخمة من الأراضي اللبنانية، وهو عاد قبل أربعة أيام للعمل مجدداً على قضم أراضٍ جديدة في البقعة نفسها، المسماة لبنانياً منطقة «الطيارة» من دون أن يحرك أحد في الدولة اللبنانية ساكناً، وعلى مرأى وسموع من القوات الدولية.

التهديد الأميركي وخسارة أوراق القوة

لم يوفّر أي مسؤول اميركي زار لبنان خلال العام الماضي، فرصة إلا وامرس فيها الضغط على الدولة اللبنانية بهدف فصل ملف الصراع «الحدودي» في البر عن الصراع «الحدودي» على البحر. أراد هؤلاء انتزاع أوراق القوة في البر من يد الدولة، مثل نقطة عديسة، تمهيداً للبدء بانتزاع أوراق القوة في البحر، مثل نقطة رأس الناقورة التي تؤثر تأثيراً مباشراً في حصة لبنان من المنطقة الاقتصادية الخالصة في البحر، وثالياً حصة لبنان من النفط والغاز في الحقول الجنوبية المشتركة مع فلسطين المحتلة. من محاورات «الوسيط» الأميركي السابق فريدريك هوف، إلى زيارة وزير الخارجية الأميركي السابق ريكس تيلرسون إلى بيروت العام الماضي وقبلها ثلثه ديفيد ساترفيلد، ويعددهما نائب وزير الخارجية الحالي ديفيد هيل، يكرز الأميركيون مطامحتهم بفصل ملفات الحدود البحرية عن البرية. ومع أن اللبنانيين خرجوا بموقف موحد، وهو رفض هذا الفصل أمام الموفدين الأميركيين، إلا أن ذلك لا يخفي الانقسام اللبناني الضمني.

إذ يعتبر رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس الحكومة سعد الحريري ووزير الخارجية جبران باسيل، أن فصل الملفين عملاً بالطلب الأميركي، هو ما يحمي حقوق لبنان وأن البديل عن المواجهة هو لجوء لبنان إلى التحكيم الدولي عملاً بقانون البحار، وكان قرارات «منظمات العدالة الدولية» آتت يوماً بنتيجة أو أعادت حقوقاً للبنان أو فلسطين، في مواجهة الدعم الأميركي المطلق لإسرائيل. فيما يتمسك الرئيس نبيه بري وحزب الله بضرورة ربط الملفين، واستخدام أوراق القوة في البر للحفاظ على

تعدّد السلطة السياسية عدم الإجابة عنها، أو إهمالها، في الوقت الذي لا يملك القادة العسكريون الأجوبة عليها، خصوصاً بعد أن مُنح الجيش من القيام بواجبه والوقوف بوجه العدو، كما حصل في ميس الجبل قبل نحو شهرين وقبلها في الناقورة. أولاً، لماذا أعطيت أوامر مغايرة لالجيش خلافاً للمرات السابقة التي ترك فيها له حرية التصرف بما يراه مناسباً لمنع العدو من الخرق البري؟ فإذا كان منع الخروقات الجوية اليومية صعباً بسبب عدم امتلاك الأسلحة المضادة للطائرات، ما الذي يمنع الجيش من منع العدو عن القيام بالخروقات البرية، وهو يملك الحد الأدنى من السلاح المطلوب للاشتباك الأولي، وفي ظل وقوف المقاومة بقوتها البرية الكبيرة على كامل الحدود خلفه، وخشية العدو الإسرائيلي من الانزلاق إلى الحرب الواسعة؟

ثانياً، إذا استمر العدو يقضم الأراضي، وهو مستمر، ما الذي يعوض لبنان عن نقاط القوة في البر وما الذي يمنع العدو من استخدام الاستراتيجيات نفسها في البحر؟ ثم من لم يستطع منع العدو من وضع الجدار الاسمنتي في الأراضي المحتلة، كيف سيرجعه مستقبلاً على نزعها؟ أم ستتحوّل تلك الأراضي إلى سزارع شيعا محتلة جديدة وقريبة من الجدر محتلة جديدة؟

ثالثاً، ما هي خلفيات عدم الردّ؟ وما هو حجب التهديدات الأميركية؟ ما هي استراتيجية المواجهة المقبلة؟ وما هو تدبير دعاة فصل البحر عن البر وسط كل هذه التعهيدات الإسرائيلية والتامر الأميركي؟

رابعاً، كيف يجب دعاة زرع سلاح المقاومة على الساسة اللبنانيين، والمواطنين الجنوبيين تحديداً، طالما أن السلطة السياسية تمنع الجيش اللبناني من القيام بمهامه خضوعاً للضغوط الأميركية؟ وكيف يمكن للمواطنين الثقة بقدرة الدولة على حمايتهم وهم يبرون العدو يتخزّن أراضيه من دون أي مقاومة؟ وكيف يمكن الركون مستقبلاً، للجدول الخضوع المقاومة لقرار الدولة اللبنانية الرسمي في أي استراتيجية دفاعية مقبلة، طالما أن الدولة تتجاوب مع الضغوط الدولية ولو على حساب حقوقها وسيادتها؟

غولان: وضع سلاح البر سب، جدا، وقائد درام البر لا يملك (أ ف ب)



أياً كانت المساعي التي تبذلها القيادة الإسرائيلية لتعديل صورة جيشها بنظر جمهورها وبخبر أعدائها، فإنها من الناحية العملية لم تعد تنقو بجيشها في مواجهة قوى المقاومة، وباتت أصام حقيقتين لخصهما رئيس الاستخبارات العسكرية السابق، اللواء عاموس يادلين، الأولى عبر عنها بالقول: «أنا لا أوافق على الادعاء أن العملية البرية ستوقف إطلاق الصواريخ.. إلى أي مسافة ستصل العملية البرية؟ حتى بيروت» حتى شمال لبنان» إلى غرب العراق»، وهو أراد بذلك الإشارة إلى أن هذا الصمد الإسرائيلي المفترض لن يوقف أيضاً ذك الجبهة الداخلية بالصواريخ. والثانية، أن «ذراع البر في الجيش الإسرائيلي يمثل شعب إسرائيل الذي لا يريد إرسال جنوده إلى هجوم بري في الحرب المقبلة»، وهي الحقيقة الأكثر إبلاماً وحضوراً في وعي قادة تل أبيب على المستويين السياسي والأمني.

إسرائيل عالقة بين «خيار جوي عقيم وغزو بري متعذر» («الأخبار»، 10 أيلول 2018).

كل ذلك توالتى بعد محاولات المؤسستين العسكرية والسياسية للشكك بتقارير مفوض شكاوى الجنود في الجيش اللواء يتسحاق بريك، الذي أكد عدم جاهزية الجيش للحرب. لكن انكشاف وثيقة غولان اطاح بكل هذه الجهود الدعائية. في المقابل، تدرّك تل أبيب خطورة العدو، عاجز عن تحقيق أي حسم عسكري، فضلاً عن الكلفة الباهظة التي سيتلقاها. ومن هنا تنبع عدم اللبر. وتدرّك أيضاً القدرات ما وصفه غولان في الوثيقة، بأنه ليس «مفهوم كارثي» وأن «وضع سلاح البر سيء جداً، وقائد ذراع البر لا يعمل..» ويضيف أيضاً أن «مشكلة القيادة العليا للجيش الإسرائيلي تتمك في الوعي، وهذه القيادة فعلاً لا تعتمد على سلاح البر.. وحتى الاستثمارات المالية الكبيرة في سلاح البر لن تفيد»، وهكذا يتضح فعلياً أن

يتلاقى هذا «التحذير» أيضاً مع ما سبق أن أقر به الرئيس السابق لاركان جيش العدو غادي أيزنكوت عشية رأس السنة العبرية في أيلول الماضي، بأن سلاح الجو غير قادر على الانتحصار في الحرب، وأن «الانتحصار سيأتي حصراً عبر عمل القوات البرية».

لكن المشكلة أن هناك قدرأ من التسليم الضمني بأن سلاح البر في جيش العدو، عاجز عن تحقيق أي حسم عسكري، فضلاً عن الكلفة الباهظة التي سيتلقاها. ومن هنا تنبع عدم اللبر. وتدرّك أيضاً القدرات ما وصفه غولان في الوثيقة، بأنه ليس «مفهوم كارثي» وأن «وضع سلاح البر سيء جداً، وقائد ذراع البر لا يعمل..» ويضيف أيضاً أن «مشكلة القيادة العليا للجيش الإسرائيلي تتمك في الوعي، وهذه القيادة فعلاً لا تعتمد على سلاح البر.. وحتى الاستثمارات المالية الكبيرة في سلاح البر لن تفيد»، وهكذا يتضح فعلياً أن

عنبر، أن «الخشية هذه موجودة منذ سنوات طويلة وكما يبدو منذ أيام حرب لبنان الثانية» (حرب تموز 2006)، مشيراً إلى أنه «ليس عبثاً تم إهمال سلاح البر لمصلحة قدرات السايبر وسلاح الجو».

لكن المشكلة الكبرى بالنسبة لإسرائيل، تكمن في الخطورة الكبرى التي ستواجهها انطلاقاً لمزيد من النكسات والهزائم التي ستكون مفاعيلها أشد خطورة على وجودها وأمنها.

أكد اللواء غولان أن اندعام الثقة بقدرات سلاح البر، والخوف من الخسائر، أديا إلى عدم تنفيذ اجتياح بري خلال العدوان على قطاع غزة في العام 2014، في ما سمي بـ«الجرف الصامد». وأشار إلى أن «اندعام الثقة بسلاح البر انتقل إلى الشبان، والحق هذا الأمر ضرراً لا يمكن إصلاحه من حيث ثقة الضباط بانفسهم وبقدرةهم على الانتصار».

في المقابل، اعتدّر رئيس معهد القدس للأبحاث الاستراتيجية، أفرام

الأركان السابق غادي أيزنكوت في منصبه، ومما أضفى على الوثيقة المزيد من الصدقية أيضاً أنها لم تستند إلى تقديرات نظرية، بل إلى تجارب عملائه أيضاً، الأمر الذي رفع من مستوى الخطورة لدى قادة تل أبيب - حتى لو تمت التغطية على ذلك - خصوصاً أن هذا الواقع يهدد لمزيد من النكسات والهزائم التي ستكون مفاعيلها أشد خطورة على وجودها وأمنها.

أكد اللواء غولان أن اندعام الثقة بقدرات سلاح البر، والخوف من الخسائر، أديا إلى عدم تنفيذ اجتياح بري خلال العدوان على قطاع غزة في العام 2014، في ما سمي بـ«الجرف الصامد». وأشار إلى أن «اندعام الثقة بسلاح البر انتقل إلى الشبان، والحق هذا الأمر ضرراً لا يمكن إصلاحه من حيث ثقة الضباط بانفسهم وبقدرةهم على الانتصار».

في المقابل، اعتدّر رئيس معهد القدس للأبحاث الاستراتيجية، أفرام

المزيد من الصدقية أيضاً أنها لم تستند إلى تقديرات نظرية، بل إلى تجارب عملائه أيضاً، الأمر الذي رفع من مستوى الخطورة لدى قادة تل أبيب - حتى لو تمت التغطية على ذلك - خصوصاً أن هذا الواقع يهدد لمزيد من النكسات والهزائم التي ستكون مفاعيلها أشد خطورة على وجودها وأمنها.

أكد اللواء غولان أن اندعام الثقة بقدرات سلاح البر، والخوف من الخسائر، أديا إلى عدم تنفيذ اجتياح بري خلال العدوان على قطاع غزة في العام 2014، في ما سمي بـ«الجرف الصامد». وأشار إلى أن «اندعام الثقة بسلاح البر انتقل إلى الشبان، والحق هذا الأمر ضرراً لا يمكن إصلاحه من حيث ثقة الضباط بانفسهم وبقدرةهم على الانتصار».

في المقابل، اعتدّر رئيس معهد القدس للأبحاث الاستراتيجية، أفرام

المزيد من الصدقية أيضاً أنها لم تستند إلى تقديرات نظرية، بل إلى تجارب عملائه أيضاً، الأمر الذي رفع من مستوى الخطورة لدى قادة تل أبيب - حتى لو تمت التغطية على ذلك - خصوصاً أن هذا الواقع يهدد لمزيد من النكسات والهزائم التي ستكون مفاعيلها أشد خطورة على وجودها وأمنها.

أكد اللواء غولان أن اندعام الثقة بقدرات سلاح البر، والخوف من الخسائر، أديا إلى عدم تنفيذ اجتياح بري خلال العدوان على قطاع غزة في العام 2014، في ما سمي بـ«الجرف الصامد». وأشار إلى أن «اندعام الثقة بسلاح البر انتقل إلى الشبان، والحق هذا الأمر ضرراً لا يمكن إصلاحه من حيث ثقة الضباط بانفسهم وبقدرةهم على الانتصار».

في المقابل، اعتدّر رئيس معهد القدس للأبحاث الاستراتيجية، أفرام

المزيد من الصدقية أيضاً أنها لم تستند إلى تقديرات نظرية، بل إلى تجارب عملائه أيضاً، الأمر الذي رفع من مستوى الخطورة لدى قادة تل أبيب - حتى لو تمت التغطية على ذلك - خصوصاً أن هذا الواقع يهدد لمزيد من النكسات والهزائم التي ستكون مفاعيلها أشد خطورة على وجودها وأمنها.

أكد اللواء غولان أن اندعام الثقة بقدرات سلاح البر، والخوف من الخسائر، أديا إلى عدم تنفيذ اجتياح بري خلال العدوان على قطاع غزة في العام 2014، في ما سمي بـ«الجرف الصامد». وأشار إلى أن «اندعام الثقة بسلاح البر انتقل إلى الشبان، والحق هذا الأمر ضرراً لا يمكن إصلاحه من حيث ثقة الضباط بانفسهم وبقدرةهم على الانتصار».

في المقابل، اعتدّر رئيس معهد القدس للأبحاث الاستراتيجية، أفرام

المزيد من الصدقية أيضاً أنها لم تستند إلى تقديرات نظرية، بل إلى تجارب عملائه أيضاً، الأمر الذي رفع من مستوى الخطورة لدى قادة تل أبيب - حتى لو تمت التغطية على ذلك - خصوصاً أن هذا الواقع يهدد لمزيد من النكسات والهزائم التي ستكون مفاعيلها أشد خطورة على وجودها وأمنها.

أكد اللواء غولان أن اندعام الثقة بقدرات سلاح البر، والخوف من الخسائر، أديا إلى عدم تنفيذ اجتياح بري خلال العدوان على قطاع غزة في العام 2014، في ما سمي بـ«الجرف الصامد». وأشار إلى أن «اندعام الثقة بسلاح البر انتقل إلى الشبان، والحق هذا الأمر ضرراً لا يمكن إصلاحه من حيث ثقة الضباط بانفسهم وبقدرةهم على الانتصار».

في المقابل، اعتدّر رئيس معهد القدس للأبحاث الاستراتيجية، أفرام

إسرائيل لا تثق بجيشها البري: «حرب 73 ستكون نزهة»!

على حيدر

لم بعد الحديث عن عدم جاهزية سلاح البر في جيش العدو مجرد تقدير أو تحذير من لجان متخصصة أو من مفوض شكاوى الجنود، بل أتى من قلب المؤسسة العسكرية ومن قيادتها العليا. في وثيقة سرية قدمها نائب رئيس الأركان السابق اللواء باثير غولان، كان الأخير صريحاً إلى حد الإقرار بعدم ثقة القيادة العليا بالجيش البري، والتحذير مما ينتظر الجبهة الداخلية من سيناريوات لم تشهدها طوال تاريخها في كل الحروب التي خاضتها في مواجهة الجيوش العربية.

لم يعد بإمكان المؤسسة الإسرائيلية بكافة عناوينها، التغطية على هذه الحقيقة المؤلمة بالنسبة لكل إسرائيليين محتل، جندياً كان أو مستوطنأ، خصوصاً أن من قدمها هو من القيادة العسكرية العليا، وكان أحد المرشحين لخلافة رئيس